

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

تقرير حول تنفيذ برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2025-2021

1 خلفية

بموجب القرار رقم 1 الصادر عن الدورة التاسعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، صممت الأمانة استبياناً لرصد "عملية تنفيذ برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (PoA) لفترة 2025-2021" (المتاح أيضاً من خلال <https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>) وإعداد تقرير بشأنها وعممته على مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان المنظمة يوم 22 مارس 2021. وتستند الأسئلة الواردة في الجزء "أ" من الاستبيان المذكور أعلاه إلى مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) المتاحة في برنامج العمل لفترة 2025-2021 (<https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>). ولحدود شهر سبتمبر 2021، وردت ردود على الاستبيان من 24 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: الجزائر وأذربيجان وبنغلاديش واليابون وغينيا وإندونيسيا والعراق والأردن والكويت وماليزيا وجزر المالديف ومالي وموزمبيق وباكستان وفلسطين وقطر وسيرا ليون والصومال وسورينام وتوغو وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأوغندا واليمن.

2 عملية تنفيذ برنامج العمل لفترة 2025-2021

يرد فيما يلي موجز للردود المتلقاة من الجهات المجيبة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة المذكورة أعلاه بشأن الإجراءات الرئيسية لكل هدف استراتيجي مذكور في برنامج العمل لفترة 2025-2021 والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في إطار الإجراءات الرئيسية ذات الصلة.

المجال الاستراتيجي 1: تنسيق التعاون والعمل المشترك في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في إطار النظم الإحصائية الوطنية

بالنسبة للإجراءات الرئيسية في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تم توجيه أسئلة في الاستبيان إلى الجهات المجيبة تتعلق بوجود استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات والإحصاءات الرسمية، ووجود المجلس الإحصائي الوطني (أو منصة مماثلة) حيث تضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدور التنسيق فيما بين مكونات النظم الإحصائية الوطنية الأخرى، وعدد الاجتماعات التشاورية و/أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية.

وتقوم حالياً 14 من أصل 24 جهة مجيبة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، بينما تقوم 4 جهات منها حالياً بتصميم الاستراتيجية أو اعتمادها. وقالت جهتين مجيبتين إن استراتيجيتهما الوطنية لتطوير الإحصاءات انتهت صلاحيتها، وهما تخططان لتصميم النسخة الجديدة هذا العام.

فيما يتعلق بالسؤال المرتبط ببرنامج عمل الإحصاءات الرسمية، أكدت 17 جهة مجيبة أنها تتوفر على برنامج مفصل للإحصاءات الرسمية، وذكرت جهتين مجيبتين أنهما حالياً بصدد تصميم البرنامج أو في انتظار اعتماده، وأجابت أخرى بأن أعمالها المتعلقة بالإحصاءات الرسمية قد انقضت مدة صلاحيتها بالفعل. وأبلغت جهة مجيبة كذلك بأن برنامجها السنوي جزء من التخطيط الطويل الأجل، أي فترة 2010-2021. ورغم ذلك، هي في حاجة إلى تحديث استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات وبالتالي هيكلتها برنامج عملها.

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

فيما يتعلق بالسؤال "إلى أي مدى تتوافق وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات و/أو برنامج عمل الإحصاءات الرسمية (الحالية/ المخطط لها) الخاصة بمنظمتكم مع متطلبات إطار عمل المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة؟"، أكدت 7 جهات مجيبة أن وثيقة استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات و/أو برنامج عملها للإحصاءات الرسمية متوائمة بشكل كبير جداً، وأفادت 8 جهات بأنها متوائمة بشكل كبير، بينما قالت 8 جهات إن جزءاً من وثيقة استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات و/أو برنامج عملها للإحصاءات الرسمية متوائمة مع متطلبات إطار عمل المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة للسؤال المتعلق بما إذا كان لدى الجهات المجيبة مجلس إحصائي وطني (أو منصة ماثلة) حيث تتولى مؤسساتها الدور التنسيقي بين المكونات الأخرى لنظمها الإحصائية الوطنية، أكدت 18 جهة مجيبة وجود مجلس إحصائي وطني في بلدانها، في حين أن 4 جهات قالت لا". وذكرت جهة مجيبة بدون مجلس إحصائي أن هناك إدارة شاملة تُعنى بخدمة التنسيق الإحصائي داخل مكتبها الوطني للإحصاء وهناك هياكل حوكمة مثل اللجنة المشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني تضطلع بتنسيق نظامها الإحصائي الوطني.

تعلق السؤال الأخير للمهدف الاستراتيجي 1.1 بعدد الاجتماعات التشاورية و/أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ يناير 2021. وقد تباينت الإجابات من اجتماعين عاديين سنوياً بالإضافة إلى اجتماعات خاصة - عند الضرورة - إلى أكثر من 15 اجتماعاً.

لتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي ذي الصلة، نظمت الأمانة ورشة عمل حول "التنسيق ضمن الأنظمة الإحصائية الوطنية (NSSs)" (<https://www.oicstatcom.org/event-detail.php?id=2517>) بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، ومساهمات إضافية من الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCA)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) في الفترة ما بين 15 و 17 يونيو 2021 افتراضياً من خلال منصة لعقد المؤتمرات عن بعد بحضور 84 مشاركاً من مكاتب الإحصاء الوطنية لـ 31 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي و 5 منظمات دولية. وتمثل هدف ورشة العمل في تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين دول المنظمة والاستفادة من التحديات المحتملة التي ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل التنسيق الفعال والكفؤ ضمن الأنظمة الإحصائية الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

الهدف الاستراتيجي 2.1: النهوض بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال إنتاج البيانات والإحصاءات

لرصد الإجراءات الرئيسية في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1، تم طرح أسئلة في الاستبيان تتعلق بعدد مذكرات التفاهم (أو ما شابهها) المبرمة مع مكونات النظام الإحصائي الوطني الأخرى والجهات الفاعلة في مجال الإحصاءات الإقليمية/ الدولية، وعدد و/أو قيمة المشاريع الإحصائية التي يتم إجراؤها بالتعاون مع مكونات النظام الإحصائي الوطني الأخرى والجهات الفاعلة في مجال الإحصاءات الإقليمية/ الدولية، وعدد الاجتماعات/ ورش العمل التي تم تنظيمها/ حضورها فيما يتعلق بالإحصاءات وتبادل الخبرات القطرية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وعلى المستوى الدولي.

وتراوحت الإجابات على السؤال المتعلق بعدد مذكرات التفاهم (أو ما شابهها) المبرمة مع المكونات الأخرى منذ يناير 2021 بين 1 و 20، في حين أن عدد مذكرات التفاهم (أو ما شابهها) المبرمة مع الجهات الفاعلة في مجال الإحصاءات الإقليمية/ الدولية تراوح بين 1 و 40. وأشارت إحدى الجهات المجيبة إلى أنه لا توجد حاجة لإبرام مذكرات تفاهم مع المكونات الأخرى لأنه بموجب نظام

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، فإن مكتبها الوطني للإحصاء هو الهيئة المركزية المسؤولة عن تقديم الخدمة على جميع المستويات.

تمحور السؤال التالي حول عدد و/أو القيمة بالدولار الأمريكي للمشاريع الإحصائية التي أجراها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المكونات الأخرى لنظمتهم الإحصائية الوطنية منذ يناير 2021. وتراوحت الإجابات بين 1 و 6 مشاريع بقيمة قصوى بلغت حوالي 8,000,000 دولار أمريكي. وبالنسبة لعدد و/أو قيمة المشاريع الإحصائية بالدولار الأمريكي التي أجراها أعضاء اللجنة بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال الإحصاءات الإقليمية/الدولية، تراوح العدد بين 1 و 13 مشروعاً وبلغ الحد الأقصى للقيمة حوالي 5,000,000 دولار أمريكي.

بالنسبة لعدد الاجتماعات/ورش العمل التي نظمها أو ساهم بها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالإحصاءات على مستوى المنظمة منذ يناير 2021، تراوحت الإجابات بين 2 و 12. وفي حين ذكرت بعض الجهات المجيبة أنه لا توجد اجتماعات/ورش عمل بسبب الظروف غير المواتية التي تعرفها بلدانها، قالت إحدى الجهات المجيبة أنها ساهمت في أنشطة سيسرك، أي تبادل خبراتها كجهة متحدثة/مقدمة/ميسرة في 8 دورات تدريبية/ندوات عبر الإنترنت/ورش عمل افتراضية. وبالنسبة لعدد الاجتماعات/ورش العمل التي نظمها أو ساهم بها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالإحصاءات على المستوى الإقليمي/الدولي، تراوحت الردود بين 3 و 81 اجتماعاً/ورشة عمل.

تمحور السؤال الأخير الذي تم طرحه في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1 حول عدد الاجتماعات/ورش العمل التي حضرها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والمتعلقة بالإحصاءات على مستوى المنظمة منذ يناير 2021. وقالت 14 جهة مجيبة إنها حضرت الاجتماعات/ورش العمل التي نظمها سيسرك والتي تراوحت بين 2 و 14 اجتماعاً/ورشة عمل. بينما تراوح عدد الاجتماعات/ورش العمل التي حضرها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والمتعلقة بالإحصاءات على المستوى الإقليمي/الدولي بين 2 و 81 حيث حضرت الاجتماعات/ورش العمل التي نظمها كل من سيسرك، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (SIAP)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرون (باريس 21).

تماشياً مع مؤشر الأداء الرئيسي للإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1، نظمت الأمانة "اجتماع المتابعة للدورة التاسعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي" افتراضياً على هامش الدورة الثانية والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في 25 فبراير 2021. وحضر الاجتماع 59 مندوباً من المكاتب الإحصائية الوطنية (NSO) من 28 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي فضلاً عن ممثلي الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية. وناقش الاجتماع ووافق على تنفيذ القرارات المعتمدة في الدورة التاسعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتشكيله أعضاء المكتب وبنود جدول الأعمال للدورة العاشرة القادمة للجنة المقرر تنظيمها في الفترة ما بين 5 و 7 أكتوبر 2021 افتراضياً وفقاً للتعليقات الواردة خلال اجتماع المتابعة بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة.

من جانبه، وقع سيسرك على مذكرة تفاهم مع اللجنة الإحصائية الحكومية (SSC) لجمهورية أذربيجان في 11 فبراير 2021، ومذكرتي اتفاق مع المعهد الوطني للإحصاء (INSTAT) في جمهورية مالي (في 8 يوليو 2021) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) (19 أغسطس 2021) في إطار مشروع "دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح (TQS) والأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح الخاصة بالشباب (TQS-Youth) في المسوح الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

المجال الاستراتيجي 2: تنمية القدرات الإحصائية

الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية للمنظم الإحصائية الوطنية قائما على الأطر الدولية

بالنسبة للإجراءات الرئيسية في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، طرحت الأمانة سؤالاً عما إذا كانت الجهات المجيبة قد سلمت الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB) لفترة السنتين 2022-2023. وأكدت 17 جهة من أصل 23 أنها سلمت الاستبيان بعد إتمامه، بينما قالت جهة منها إنها في طور ملء الاستبيان حالياً.

تمحور السؤال التالي المطروح تحت الهدف الاستراتيجي 1.2 حول ما إذا كانت الجهات المجيبة على دراية بقائمة خبراء الإحصاء (ROSE - <https://www.sesric.org/rose.php>). وأجابت 15 جهة مجيبة بـ "نعم"، بينما أجابت 7 جهات بـ "لا". وللمتابعة، أرسلت الأمانة خطابات إعلامية بالبريد الإلكتروني بشأن ROSE إلى الجهات المجيبة بالرد "لا".

لتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي للإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 1.2، قامت الأمانة بتحديث مسح برنامج بناء القدرات لفترة السنتين 2022-2023 وعممته على مكاتب الإحصاء الوطنية لدول منظمة التعاون الإسلامي في 21 يناير 2021. ولحدود أغسطس 2021، تلقت الأمانة الاستبيانات المعنية من مكاتب الإحصاء الوطنية في 34 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. ولزيادة معدل الاستجابة، أرسلت الأمانة عدداً من رسائل التذكير إلى البلدان التي لم يرد منها بعد رد على الاستبيان لفترة السنتين 2022-2023.

الهدف الاستراتيجي 2.2: تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية بناء على الخطط الإنمائية المعتمدة على صعيد المنظمة وعلى الصعيد الدولي

لرصد الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.2، طرحت في الاستبيان أسئلة تتعلق بعدد و/أو قيمة أنشطة تنمية القدرات بالدولار الأمريكي التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وعدد أنشطة بناء القدرات التي قدمها و/أو استفاد منها كل عضو في اللجنة الإحصائية للمنظمة، وما إذا كان أعضاء هذه الأخيرة على دراية بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية (<https://www.oicstatcom.org/refmaterials.php>).

بالنسبة للسؤال المتعلق بعدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ يناير 2021، أجابت الجهات المجيبة أنها استفادت من أنشطة تنمية القدرات التي يتراوح عدداً بين 1 و 127 والتي قدمها كل من سيسرك، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي، ومعاهدها الوطنية للتدريب الإحصائي. أما بالنسبة للقيمة بالدولار الأمريكي، فتراوحت الإجابات بين 1,300 دولار أمريكي و 100,000 دولار أمريكي.

بالنسبة للسؤال المتعلق بعدد الأنشطة التي قدم فيها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي خبراتهم إلى البلدان الأعضاء الأخرى في المنظمة في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية منذ يناير 2021، تراوحت الإجابات ما بين 1 و 12 دورة تدريبية. ومن ناحية أخرى، أجابت 9 جهات مجيبة بأنها لم تقم بعد بدور الجهات المقدمة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية.

بالنسبة للسؤال المتعلق بعدد الأنشطة التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من برنامج من برامج بناء القدرات منذ يناير 2021، أكدت 16 جهة مجيبة أنها استفادت من برنامج بناء القدرات الإحصائية في نطاق يتراوح بين 1 و 17 نشاطاً.

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

أجابت 12 من أصل 24 جهة مجيبة "نعم" على السؤال الأخير المطروح تحت الهدف الاستراتيجي 2.2 حول ما إذا كان أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على دراية بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية. فيما يتعلق بأنشطة الأمانة في إطار الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.2، خطت الأمانة لنحو 40 نشاطا لبناء القدرات الإحصائية لعام 2021 بما في ذلك الدورات التدريبية الإحصائية والندوات وورش العمل. وبين أكتوبر 2020 وسبتمبر 2021، تم إجراء 42 نشاطا بنجاح بما في ذلك 20 دورة تدريبية إحصائية و 18 ندوة عبر الإنترنت و 4 ورش عمل. وبالنسبة لعدد أنشطة بناء القدرات الإحصائية التي تم تنظيمها بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والدولية بين أكتوبر 2020 وسبتمبر 2021، نظم سيسرك 9 أنشطة بما في ذلك 3 ورش عمل و 6 ندوات عبر الإنترنت بالتعاون مع مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها ومؤسستها، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESWA)، وموئل الأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

المجال الاستراتيجي 3: التحديث والابتكار في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.3: تحديث آليات الحوكمة والأطر المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من تلبية المتطلبات والفرص التي تبرز في بيانات البيانات المتطورة باستمرار.

لرصد الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 1.3، طرحت في الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود قوانين إحصائية وأطر تنظيمية في دول منظمة التعاون الإسلامي تتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (FPOS) ووجود مبادئ البيانات المفتوحة في عمليات أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة ومكونات أخرى في نظمهم الإحصائية الوطنية.

ووفقا للنتائج، أكدت جميع الجهات المجيبة تقريبا (23 من أصل 24) أن بلدانها تتوفر على قوانين إحصائية وأطر تنظيمية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وبالنسبة لسؤال ما إذا كانت مبادئ البيانات المفتوحة موجودة في العمليات الإحصائية لأعضاء اللجنة، أجابت 10 جهات مجيبة بـ"نعم"، وقالت 9 منها "جزئيا"، و 3 "لا".

الهدف الاستراتيجي 2.3: تيسير عملية تطبيق أطر هيكلية إحصائية جديدة لتحسين عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات

لرصد الإجراء الرئيسي للهدف الاستراتيجي 2.3، طُلب من الجهات المجيبة تقديم مدى تطبيق مؤسساتها للإطار (الأطر) الهيكلية الإحصائية. وبالنسبة للنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO)، أكدت 5 جهات مجيبة أن مؤسساتها تنفذها إلى حد ما (وذكرت إحدى الجهات المجيبة أن هذا النموذج لم يتم تنفيذه رسميا في مؤسساتها). وقالت جهة مجيبة أخرى أنها بصدد إدخال النموذج المعني في إطار مؤسساتها.

وفيما يتعلق بتنفيذ النموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية، أكدت جميع الجهات المجيبة التسعة التي أجابت على هذا السؤال أن عملياتها الإنتاجية وأطرها الهيكلية الإحصائية قد طبقت هذا النموذج.

بالنسبة لعملية تنفيذ النموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM)، أجابت 4 جهات مجيبة على هذا السؤال وأكدت 3 منها تنفيذ هذا النموذج في عملياتها الإحصائية، في حين قالت إحداها إنها لم تقرر ما إذا كانت مؤسساتها ستنفذه في عملياتها الإحصائية.

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

وفيما يتعلق بعملية تنفيذ الهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات (CSPA)، أكدت جهة مجيبة فقط اعتماد هذا الهيكل في بنية مؤسستها (EA) وهو مرتبط بمكونات أخرى، مثل البيئة الداعمة (باك أوفيس (BackOffice) وهرميس (HRMIS)). وقالت إحدى الجهات المجيبة إن نموذجها لهيكل الإنتاج قد يكون متوافقا مع النموذج المعني إلى حد ما ولكن لم يتم دراسته وتطبيقه رسميا في مؤسستها في الوقت الحالي، بينما قالت جهة مجيبة أخرى إنها لم تقرر بعد ما إذا كانت ستطبق هذا النموذج في عملياتها الإحصائية.

المجال الاستراتيجي 4: المعايير والتصنيفات الموحدة في مجال الإحصاءات

الغاية الاستراتيجية 1.4: تعزيز عملية مواءمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المستخدمة في أداء الأنشطة الإحصائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لتعزيز التناغم في النظم الإحصائية.

فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات الرئيسية لهذا الهدف الاستراتيجي، طرحت في الاستبيان أسئلة بخصوص عدد الدلائل التي يسترشد بها مجمعو الإحصاءات الموائمة للمفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية على الصعيد الوطني مع المواصفات والمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، ووجود مستودع (مستودعات) عبر الإنترنت يستضيف المواصفات والمعايير الإحصائية المعمول بها دوليا ذات الصلة في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، ومستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في القرارات الرئيسية (الحاجة والمستوى والنطاق) في برامج المسح الدولية.

وبناء على الردود المتلقاة على السؤال المتعلق بعدد مجمعي الإحصاءات على الصعيد الوطني، قالت جهة مجيبة فقط من أصل 13 أنها لا تتوفر على مثل هذه المعلومة. وتراوحت الإجابات المتلقاة من 12 جهة مجيبة ما بين 1 و 20 كتيباً/ دليلاً إرشادياً لمواءمة إنتاجها الإحصائي بما يتماشى مع المعايير والقواعد الإحصائية المعمول بها على الصعيد الدولي. وبالنسبة للسؤال المتعلق بما إذا كان لدى أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة مستودعا (مستودعات) عبر الإنترنت لاستضافة الكتيبات/ الدلائل الإرشادية ذات الصلة، قالت 17 جهة مجيبة "نعم"، وقالت 6 جهات "لا" ولم تقدم جهة مجيبة واحدة أية إجابة. وقالت إحدى الجهات المجيبة إنها نشرت مؤخرا قائمة حيث توجد جميع التعاريف والمفاهيم المستخدمة للأغراض الإحصائية. وفيما يتعلق بمستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في القرارات الرئيسية بشأن برامج المسح الدولية، قالت 7 جهات مجيبة "مرتفع جدا"، وقالت 6 جهات "مرتفع"، وقالت 7 جهات "متوسط"، بينما قالت جهة واحدة أنها "منخفض". وأبلغت الجهات المجيبة باختيار "مرتفع جدا" بأنها قد شاركت في تنسيق الإحصاءات الرسمية وإنتاجها ونشرها واعتمادها لدعم عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على مستوى السياسات والتخطيط.

الهدف الاستراتيجي 2.4: السعي إلى تطوير منهجيات مشتركة لمؤشرات إحصائية مختارة خاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

فيما يتعلق بالإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.4، طرحت في الاستبيان أسئلة عن عدد مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تقدم تقاريرها عن منهجية المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية (PSIFs) إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ووجود منهجيات وطنية للتحويل، وتجميع ومعالجة ونشر بيانات السياحة الملائمة للمسلمين.

بالنسبة للسؤال الأول في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، قالت 3 جهات مجيبة فقط "نعم" بحيث أن مؤسساتها تقوم بجمع/ تجميع البيانات والإبلاغ عنها فيما يتعلق بمنهجية المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية، وقالت 18 جهة مجيبة "لا".

الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

وأفادت إحدى الجهات التي أجابت بـ"نعم" أنه يتم إعداد منهجية وطنية لتقدير قيمة الاقتصاد الإسلامي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من قبل مؤسستها.

وبالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بما إذا كان لدى أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة منهجية وطنية لجمع بيانات السياحة الملائمة للمسلمين ومقارنتها ومعالجتها ونشرها، قالت 3 جهات مجيبة فقط "نعم" وقالت 19 جهة "لا".

المجال الاستراتيجي 5: تحسين الجودة في مجال الإحصاءات

الغاية الاستراتيجية 1.5: تحسين مستوى إنتاج البيانات عالية الجودة المتاحة للجميع وفي الوقت المناسب والمتسمة بالموثوقية والمفصلة حسب جميع الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بما يتماشى مع جداول الأعمال الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي

فيما يتعلق برصد الإجراء الرئيسي بموجب هذا الهدف الاستراتيجي، تم الاستفسار في الاستبيان عن عدد أطر ضمان الجودة الوطنية (NQAFs) التي تغطي أيضا مصادر البيانات غير التقليدية للتنمية المستدامة التي تم إدخالها/ تحديثها من قبل أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. ومن بين 14 جهة مجيبة، قالت جهتين أنهما لا تملكان الوثائق ذات الصلة، بينما قال جهة واحدة إنها تبنت مؤخرا إطار ضمان الجودة الوطنية في استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات ولكن لم يتم الانتهاء من العمل عليه. وبالنسبة لـ 11 جهة مجيبة أكدت إدخال أطر ضمان الجودة الوطنية في عملياتها الإحصائية، تفاوت عدد الأطر ما بين 1 و 12 وثيقة. ومع ذلك، أوضحت إحدى الجهات المجيبة أن مؤسستها لم تنفذ الإطار على مصادر البيانات غير التقليدية من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي 2.5: النهوض بقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال استخدام السجلات الإدارية بغية إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية تكون ذات دور محوري في عملية رصد الخطط الإنمائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي.

بالنسبة للإجراءات الرئيسية لهذا الهدف الاستراتيجي، طرحت في الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود الأطر التنظيمية التي تمكن أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في عملياتهم ذات الصلة. وعدد المكونات الأخرى في النظم الإحصائية الوطنية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي قامت بالفعل بدمج السجلات الإدارية والبيانات في عملياتها الإحصائية، وقيم الأموال بالدولار الأمريكي التي أنفقها أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة لإنشاء/ صيانة البنية التحتية وتطوير قدرات مواردهم البشرية لدمج السجلات الإدارية في عملياتهم ذات الصلة.

بالنسبة للسؤال الأول، أكدت 19 جهة مجيبة وجود أطر تنظيمية تمكن مؤسساتها من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها ذات الصلة، وقالت 3 جهات مجيبة "لا".

فيما يتعلق بعدد مكونات النظم الإحصائية الوطنية الأخرى في بلدان الجهات المجيبة التي أدمجت بالفعل السجلات الإدارية والبيانات في عملياتها الإحصائية، تراوحت الإجابات المتلقاة من 6 جهات ما بين 1 و 115 وزارة/ وكالة/ حكومة محلية رفيعة المستوى. وقالت جهة مجيبة إن الهيئات المعنية لم تدمج السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها الإحصائية، بينما قالت أخرى إنه من الصعب الإجابة لأن بلدها يتوفر على نظام إحصائي لامركزي وجميع الوزارات الحكومية لديها وحداتها الإحصائية الخاصة المسؤولة عن جمع البيانات وإدارتها وتجميعها.



الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي 7-5 أكتوبر 2021، اجتماع افتراضي

كان السؤال الأخير حول قيمة الأموال بالدولار الأمريكي التي ينفقها أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة لإنشاء/ صيانة البنية التحتية لمؤسساتهم وتطوير قدرات الموارد البشرية لدمج السجلات الإدارية في العمليات ذات الصلة. ومن بين الجهات المجيبة الأربعة على هذا السؤال، قالت إحداها إن المعلومات ذات الصلة غير متوفرة في بلدها لأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات التي تم تطويرها/ تنفيذها تهدف إلى دعم تكامل عملية الأعمال الإحصائية ككل، وليس لمجرد إدماج السجلات الإدارية. وبالنسبة للجهات المجيبة الثلاثة الأخرى، ذكرت إحداها أن قيمة الأموال تتفاوت وفقا للميزانية السنوية، وقالت الجهتين المجيبتين المتبقيتين إن قيمة الأموال التي أنفقتهما مؤسستهما تتراوح بين 0.5 مليون دولار و 3.5 مليون دولار أمريكي.